

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 تمهيد

تزايد الاهتمام في قطاع الأعمال نحو الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال، المحاسبة، التدقيق والقاسم المشترك بين هذه المجالات هو الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية، إلا أن هناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التمييز المطلق.

ومن هذه النماذج السلوكية المثيرة للجدل ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية ، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير ايجابيا أو سلبيا على صافي الربح ، مما قد يعتبره البعض نوعا من التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد ، بينما يعتبره البعض الآخر - على الرغم من توافر صفة التعمد في تضليل مستخدمي القوائم المالية - سلوكا قانونيا مشروعا حتى ولو كان سلوكا غير أخلاقي طالما انه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية (chan and chan 2006). وقد يؤدي سلوك الإدارة إما لتخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب ، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق ، ومع أن هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة ، إلا أن سلوك التأثير على الدخل يأخذ احد الاتجاهات السابقة ، وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح Earnings Management (عبد الحفيظ وأحمد، د.ت).

2-1 مشكلة الدراسة :

لقد دفع التوسع في السنوات السابقة في عمليات التجارة سواء كانت الداخلية أو الخارجية إلى أن تقوم الشركات بإدارة الأرباح والتحريف المتعمد للأرباح حسب الدولة ، الولاية ، أو المدينة التي تمارس بها هذه الشركات أعمالها، (Brown and Caylor,2009) إدارة الأرباح أو التحريف المتعمد للأرباح تؤدي إلى أرقام محاسبية مختلفة ومضللة عما يمكن أن تكون عليه في ظل غياب التلاعب ومن ثم تعرض على المستثمرين وبالتالي قد تنعكس على العوائد غير العادية للسهم وقد استغلت مرونة المعايير المحاسبية من قبل المديرين لتحقيق أهدافهم الشخصية وذلك لإخفاء نتائج الأعمال الحقيقية والتأثير في رقم الربح الظاهر في التقارير المنشورة أي أن تلاعب الإدارة بالأرباح من خلال الخيارات المحاسبية المتاحة التي تؤثر في حجم المستحقات المحاسبية حسب الخيار المحاسبي المستخدم، (الفار، 2006) وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة إيجاد العلاقة بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم من واقع بيانات الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

- 1- هل يوجد اثر لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم.
- 2- هل يوجد اثر لبعض المتغيرات الضابطة (مثل : حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق ، حجم المديونية) على أسعار الأسهم .

3-1 أهداف الدراسة :

يتركز الهدف الرئيسي في دراسة وتحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان وتأثيره على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي، وتوضح الدراسة مفهوم إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لاكتشافها وهل لإدارة الأرباح

مبرر أخلاقي لاستخدامه في التأثير على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. كما وتوضح الدراسة تأثير بعض المتغيرات الأخرى جنباً إلى جنب مع إدارة الأرباح في تأثيرها على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان مثل حجم الشركة كما هي، حجم مكتب التدقيق ، ونسبة المديونية . ويمكن صياغة أهداف الدراسة على النحو التالي :

- 1-دراسة العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- 2-دراسة العلاقة بين أسعار الأسهم وبعض المتغيرات الضابطة (مثل : حجم الشركة ، حجم مكتب التدقيق ، حجم المديونية) .

4-1 أهمية الدراسة :

تتناول الدراسة أهميتها من الجوانب التالية :

- 1-تتناول هذه الدراسة موضوع على قدر كبير من الأهمية حيث تستمد أهميتها من سعيها للتحقق من أن إدارة الأرباح لها اثر في أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

- 2-كما تتبع أهمية الدراسة من أنها تتناول متغيرات قد يكون لها اثر كبير في أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

- 3-يضم مجتمع الدراسة الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان التي تشكل حالياً جزءاً هاماً من الاقتصاد في المملكة الأردنية الهاشمية وبالتالي فهي من الدراسات المحلية القليلة بهذا الاتجاه حسب علم الباحث .

5-1 فرضيات الدراسة :

إن ممارسة إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان وقد انبثق عن هذه ذلك مجموعه من الفرضيات العدمية التالية:

Ho-1 الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وبين أسعار

الأسهم على نسبة دلالة $a \leq 0.05$.

Ho-2 الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وأسعار

الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان على نسبة دلالة $a \leq 0.05$.

Ho-3 الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وأسعار

الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان على نسبة دلالة $a \leq 0.05$.

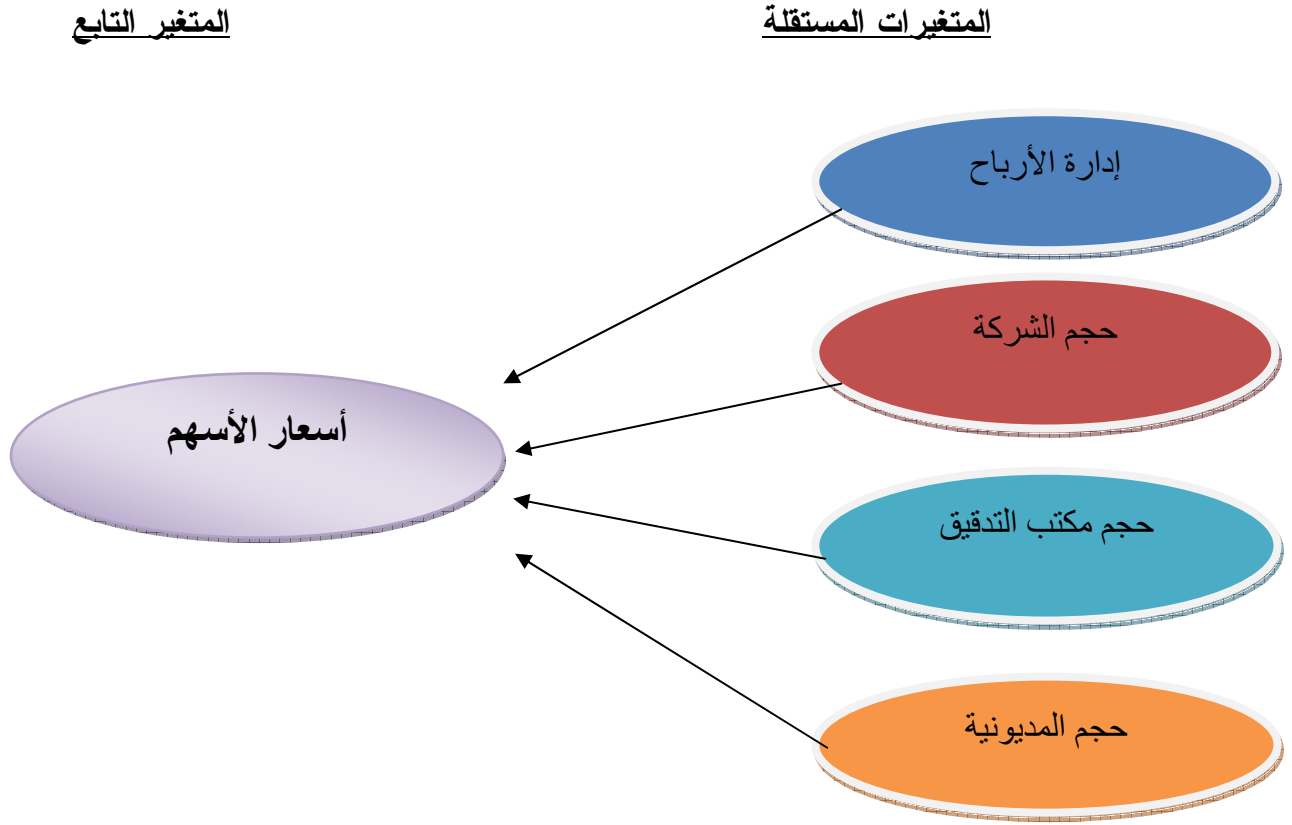
Ho-4 الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وأسعار

الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان على نسبة دلالة $a \leq 0.05$.

1-6- نموذج الدراسة :

لتحقيق غرض الدراسة سوف يعتمد الباحث على النموذج التالي الذي يبين فيما إذا كانت هناك

تأثير في النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويوضح الشكل رقم (1) هذه العلاقة :



الشكل رقم (1)

1-7- التعريفات الإجرائية :

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمه فيها، وذلك حسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في إدارة الأرباح .

المتغير التابع :

أسعار الأسهم.

المتغيرات المستقلة :

- إدارة الأرباح : تعرف إدارة الأرباح بأنها " أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية ، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل " ويمكن قياسها من خلال المستحقات الاختيارية وذلك حسب نموذج جونز المعدل في عام 1995.
- حجم الشركة : مقياس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول.
- حجم مكتب التدقيق : مقياس من خلال عدد العاملين داخل مكتب التدقيق الذي يدقق حسابات الشركات الصناعية المساهمة.
- حجم المديونية : مقياس من خلال نسبة المديونية للشركة.
- المستحقات الاختيارية : النفقات غير الإلزامية التي لم تتحقق بعد (المكافآت للإدارة، المخصصات الاستنتاجية).
- المستحقات غير الاختيارية : نفقات إلزامية لم تتحقق فعلا ويتم تسجيلها بالدفاتر (مصرف فواتير الشهر القادم).

8-1 - محددات الدراسة:

يكن المحدد الرئيسي في الدراسة بعدم نشر بعض الشركات لقوائمها المالية بشكل منتظم خلال فترة الدراسة.